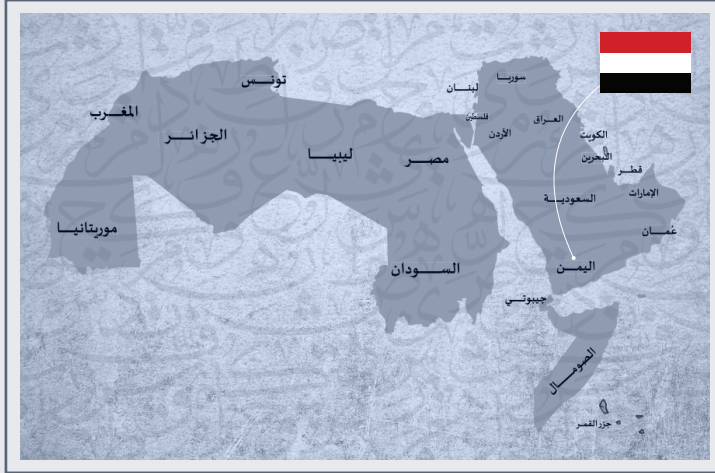




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اليمنية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اليمنية

إعداد

د. محمد عبد الكريم فارح



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اليمنية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

فارح، محمد عبد الكريم

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة

السياسات اللغوية في الجمهورية اليمنية. / محمد عبد الكريم فارح.

- الرياض، ١٤٤٦ هـ

٤٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٢٣)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٦٠٠٦

ردمك: ١-٢٤-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
مقدمة عن البلد.	١١
التحليل الكمي للسياسات اللغوية.	٢٧
الجانب الكيفي للسياسات اللغوية.	٣٨
انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي وما يتعلق بتطبيقها.	٣٩
ثبت المراجع.	٤١
شكر وتقدير	٤٥



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. "عبدالله" بن "صالح" الوشيع

مقدمة عن البلد:

• الموقع:

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا. يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر.

• المساحة الجغرافية:

شكل "رقم" (ق): "خريطة تضاريس" الجمهورية اليمنية



تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح (انظر خريطة التضاريس)؛ ولذلك تم تقسيمها إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية هي:

ق- "إقليم السهل الساحلي: ويمتد بشكل متقطع على طول السواحل اليمنية حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر في أكثر من مكان؛ ولذلك فإن إقليم السهل الساحلي لليمن يشتمل على السهول التالية: (سهل تهامة - سهل تبين - أبين - سهل ميفعة أحور- السهل الساحلي الشرقي ويقع ضمن محافظة المهرة).

ويتميز إقليم السهل الساحلي بمناخ حار طول السنة مع أمطار قليلة تتراوح بين ٥٠-١٠٠ ملم سنوياً إلا أنه يعتبر إقليماً زراعياً هاماً، وخاصة سهل تهامة؛ وذلك ناشئ عن كثرة الأودية التي تخترق هذا الإقليم وتصبّ فيها السيول الناشئة عن سقوط الأمطار على المرتفعات الجبلية.

د- "إقليم المرتفعات الجبلية: يمتد هذا الإقليم من أقصى حدود اليمن شمالاً وحتى أقصى الجنوب، وقد تعرّض هذا الإقليم لحركات تكتونية نجم عنها انكسارات رئيسية وثنائية، بعضها يوازي البحر الأحمر وبعضها الآخر يوازي خليج عدن، ونجم عنها هضاب قافزة حصرت بينها أحواضاً جبلية تسمى قيعاناً أو حقولاً.

والإقليم غني بالأودية السطحية التي تخدها إلى كتل ذات جوانب شديدة الانحدار، وتستمر كجدار جبلي يطل على سهل تهامة بجروف وسفوح شديدة الانحدار، وتعدّ جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعاً في شبه الجزيرة العربية؛ حيث يتجاوز وسطي ارتفاعها ٢٠٠٠م، وتصدع قممها لأكثر من ٣٥٠٠م، وتصل أعلى قمة فيها إلى ٣٦٦٦م في جبل النبي شعيب.

ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر المياه عبر عدد من الوديان شرقاً وغرباً وجنوباً ومن أهم هذه الوديان: وادي مور - حرص - زبيد - سهام - وادي

رسيان وهذه تصب جميعها في البحر الأحمر، أما الوديان التي تصب في خليج عدن والبحر العربي فأهمها: وادي تبين ووادي بنا ووادي حضرموت.

٣- "إقليم الأحواض الجبلية: يتمثل هذا الإقليم في الأحواض والسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات الجبلية وأغلبها يقع في القسم الشرقي من خط تقسيم المياه الممتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وأهمها: قاع يريم ذمار-معبر-وحوض صنعاء-عمران صعدة.

٤- "إقليم المناطق الهضبية: تقع إلى الشرق والشمال من إقليم المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي وتبدأ بالانخفاض التدريجي، وينحدر السطح نحو الشمال والشرق انحداراً لطيفاً، وتشكل معظم سطح هذا الإقليم من سطح صخري صحراوي تمر فيه بعض الأودية وخاصة وادي حضرموت ووادي حريب.

٥- "إقليم الصحراء: وهو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء مناطق مجاري مياه الأمطار التي تسيل فيها بعد سقوطها على المناطق الجبلية المتاخمة للإقليم، ويتراوح ارتفاع السطح هنا بين ٥٠٠-١٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر، وينحدر دون انقطاع تضاريسي ملحوظ باتجاه الشمال الشرقي إلى قلب الربع الخالي. والمناخ هنا قاسٍ يمتاز بحرارة عالية والمدى الحراري الكبير والأمطار النادرة والرطوبة المنخفضة.

مجموعتيّة "البجيز" اليمينية: تنتشر في المياه الإقليمية في اليمن كثير من الجزر ولها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة، أكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر من أهمها: جزيرة كمران وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون وهي ذات موقع إستراتيجي في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. ومن أهم الجزر في البحر العربي: أرخبيل سقطرى. تعتبر جزيرة سقطرى أكبر جزر هذا

الأرخبيل، والذي يشمل إضافة إلى جزيرة سقطرى جزر سمحة ودرسة وعبد الكوري، وتتميز جزيرة سقطرى بكثرة تنوعها الحيوي حيث تقدر نباتات سقطرى على اليايسة بحوالي ٦٨٠ نوعاً.

• عدد السكان:

يبلغ عدد سكان اليمن الحالي (٢٠٢٤م) ٣٤,٩٨٨,١٥١ بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٢٢١٪، كما أن عدد سكان اليمن يمثل نسبة ٤,٣١٪ من إجمالي عدد سكان العالم. ويتوقع أن يصل عدد السكان بحلول عام ٢٠٣١ إلى ٥٣ مليون نسمة؛ حيث إن متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة ٧,٢، ويصل متوسط عدد الأفراد في كل مسكن ٧,١ أفراد. و٧٥٪ من السكان أعمارهم أقل من ٣٠ سنة و٤٦٪ منهم أقل من ١٥ سنة و٢,٦٪ أكبر من ٦٥ سنة. وعلى الرغم من الزيادة السكانية المستمرة إلا أن معدل الحياة لم يتغير. معدل الحياة للرجال هو ٦٢ سنة مقابل ٦٥ سنة للنساء.

وقد بلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٤م (١٩,٦٨٥,١٦١) نسمة، ووصل عدد سكان الجمهورية اليمنية إلى (٢٣,٨٣٢,٥٦٩) نسمة تقديرات عام ٢٠١١م. وينمو السكان سنوياً بمعدل (٣٪)، ويمثل السكان الذكور نسبة (٥٠,٩١٪) من إجمالي السكان. كما يمثل السكان الإناث نسبة (٤٩,٠٩٪) من إجمالي السكان.

- معدل وفيات الأطفال الرضع (٦٨,٢٩) لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- معدل الوفيات الخام ٨,١٠ لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- معدل المواليد الخام ٣٥,٩٠ لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- متوسط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد ٦٣ سنة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.

— متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة ٧,٢، ويصل متوسط عدد الأفراد في كل مسكن ٧,١ أفراد.

جدول رقم (ق): تاريخ تعداد السكان "ف" اليمن "بين" ٤ قق - ٣ قق قم

سنة	تعداد السكان (10 Jan)	التغير الطبعي	معدل النمو (%)	إجمالي عدد السكان (31 December)
٢٠٢٣	٣٤,٧٠,٩٠٧	٧٤٩,٥٦٠	٪٢,٢	٣٤,٨٢٠,٤٦٧
٢٠٢٢	٣٣,٣٢٢,٣٢١	٧٤٠,٤٢٢	٪٢,٢٢٢	٣٤,٠٦٢,٧٤٣
٢٠٢١	٣٢,٦٤٠,٩٦٢	٦٧٤,٣٦٢	٪٢,٠٦٦	٣٣,٣١٥,٣٢٤
٢٠٢٠	٣١,٩٢٧,١٢٩	٧٠٥,٩٠٩	٪٢,٢١١	٣٢,٦٣٣,٠٣٨
٢٠١٩	٣١,١٦٦,٢٥٣	٧٥١,٧٣٠	٪٢,٤١٢	٣١,٩١٧,٩٨٣
٢٠١٨	٣٠,٤١٤,٧٧٢	٧٤٢,٤٢٥	٪٢,٤٤١	٣١,١٥٧,١٩٧
٢٠١٧	٢٩,٦٥٤,٠٠٥	٧٥١,١٣٦	٪٢,٥٣٣	٣٠,٤٠٥,١٤١
٢٠١٦	٢٨,٨٩٤,٠٠٠	٧٥٠,٠٨٨	٪٢,٥٩٦	٢٩,٦٤٤,٠٨٨
٢٠١٥	٢٨,١٣٩,٠٩٠	٧٤٤,٨٤٢	٪٢,٦٤٧	٢٨,٨٨٣,٩٣٢
٢٠١٤	٢٧,٣٦٧,٥١٨	٧٦٠,٨١٧	٪٢,٧٨	٢٨,١٢٨,٣٣٥

• نسبة المواطنين والمقيمين:

يعيش ٢٨,٨٥٪ من السكان في المدن مقابل ٧١,١٥٪ في الأرياف وتبلغ نسبة الأمية حوالي ٣٨,٨٪ وتبلغ الكثافة السكانية حوالي ٤٠ نسمة لكل كم^٢، ومعدل الخصوبة هو ٦,٥ طفل لكل امرأة، يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع «٦٨,٢٩» لكل ألف مولود ومعدل الوفيات الخام ٨,١٠ لكل ألف مولود للعام ومعدل المواليد الخام ٣٥,٩٠ لكل ألف مولود.

يوجد حوالي ١,١٥٠,٠٠٠ لاجئ صومالي في اليمن وأعدادهم في تزايد مستمر.

لا توجد إحصائيات رسمية للنسيج الاجتماعي في اليمن، ولكن تشير بعض الدراسات إلى أن القبائل تشكّل حوالي ٨٥٪ من تعداد السكان البالغ ٢٥,٤٠٨,٢٨٨ نسمة من فبراير ٢٠١٣م، تشكل القبائل الغالبية العظمى من المواطنين وجلهم من همدان وجمير وكندة ومذحج وحضرموت، وما يندرج تحتهم من بطون وفخاند وقبائل أخرى. ومعظم القبائل متحضر فعموم أهل اليمن حضر وليسوا أعراباً من عصورهم القديمة، ولكن توجد قبائل بدوية، أو كانت كذلك لفترة قريبة في محافظة مأرب والجوف وبادية الربع الخالي شمال حضرموت وشبوة.

وهناك مواطنون من أصول أخرى فحوالي ٥٪ من أصول أثيوبية ويوجدون في المناطق الساحلية. وهناك أقلية من المواطنين من شعوب الترك والأرمن المسلمين والمصريين والأمازيغ تعددت أسباب وجودهم من سياسية إلى اقتصادية؛ فقد كانت البلاد جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت الحواضر اليمنية مثل عدن والحديدة تشهد نشاطاً تجارياً جيداً، فكان ذلك دافعاً للعديد من التجار المصريين والشمال الإفريقيين للاستيطان في البلاد، ومعظم هؤلاء قد لا يعرف الكثير عن أصوله هذه فقد ذابوا في مجتمعهم، ولكن يمكن تمييزهم بأنهم ليسوا قبليين ويتواجدون في المدن، بينما تغلب القبيلة على الأرياف سواء المرتفعات الجبلية أو البادية.

أما سكان جزيرة سقطرى فهم من خليط من سكان أصليين وقبائل يمنية وهنود وأفارقة ويونان؛ فقد احتلها السبئيون وكانت مأهولة بسكانها الأصليين، وأصبحت محطة لاستراحة السفن التجارية، ونزل بها أقوام من الهند ومبشرين بالمسيحية من اليونان، ولغتهم وثقافتهم مزيج من كل هذه العوامل، وهم يقتربون من سكان المهرة وعددهم قرابة الخمسين ألف نسمة، ويعيشون على تربية المواشي وصيد الأسماك، وبقيت تلك الجزيرة مسيحية بالكامل حتى فترات متقدمة من التاريخ اليمني، وبدأ سكانها يعتنقون الإسلام عقب سيطرة سلطنة المهرة على الجزيرة، واختفى آخر مسيحي منها في القرن الثامن عشر.

يتركز اليمنيون في الخارج إلى حد كبير في المملكة المتحدة، حيث يعيش ٧٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ يمني فيها، وهم أكثر من اليمنيين المقيمين في الولايات المتحدة البالغ عددهم ٢٠,٠٠٠، ويعيش في إيطاليا حوالي ٢,٨١٢، ويقيم اليمنيون أيضاً في دول الخليج (وخاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين)، وكذلك الصومال، جيبوتي، إريتريا، وبعض أجزاء من بروناي ودول الاتحاد السوفيتي.

كما يوجد ما يقارب ٥ مليون إندونيسي من أصول يمنية تحديداً من حضرموت، وأعداد أقل في ماليزيا وسنغافورة وجنوب الفلبين، ارتحلوا عبر عصور مختلفة لمزاولة التجارة، وتعود أقدم الوثائق التي تشير إلى الحضارم في جنوب شرق آسيا إلى القرن التاسع الميلادي، وأسسوا عدة سلطنات في إندونيسيا مثل سلطنة بوتيانا عام ١٧٧١م، وسلطنة سولك في جنوب الفلبين، ولعبوا دوراً قيادياً في تاريخ جنوب شرق آسيا الاقتصادي، وعلاقتهم بدول المحيط الهندي قديمة، وتعود إلى أيام مملكة حضرموت؛ فالوثائق والنصوص القديمة تشير إلى علاقات تجارية بالهند إلى عصور تعود قبل الميلاد.

• الانتشار السكاني:

يتسم التوزيع السكاني للجمهورية اليمنية بالبعثرة، والتشتت؛ حيث يتميز اليمن بامتداد جغرافي متنوع بين الصحارى، والهضاب، والجبال والتي كان لها الأثر البالغ والمباشر في التوزيع السكاني في اليمن، كما أثار المظهر التضاريسي والتنوع المناخي لليمن في توزيع السكان على محافظات الجمهورية، وأثر في أماكن وجودهم، ما بين مدن كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة في مختلف أنحاء اليمن، وكان لهذا التوزيع الأثر البالغ في الاستقرار السياسي في البلاد؛ حيث تواجه الدولة صعوبة في السيطرة على المناطق المختلفة وعدم القدرة على إيصال الخدمات لهذا الكم الهائل من التجمعات السكانية المبعثرة.

مرت كل محافظات اليمن بتحولات مهمة في نسبة سكان الريف والحضر؛ فبين تعداد اليمن ١٩٩٤ وتعداد ٢٠٠٤ تمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد ١٩٩٤م أن نسبة سكان الحضر كانت (٢٣,٥٪) بينما ارتفعت هذه النسبة

لتصل عام ٢٠٠٤م إلى حوالي (٢٨,٦٤٪)، مما يؤكد أن النمط الريفي هو السائد في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (٢) التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م

البان	المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية
المرتفعات الوسطى والجنوبية	الأمانة صنعاء - محافظة صنعاء - تعز - ذمار - ريمة - حجة - صعدة - عمران - البيضاء - المحويت وبعض مديريات محافظة تعز - بعض مديريات محافظة الضالع - ومديريات الجوف	١٣,٤٧٠,٠٦١	٦٨,٣
السواحل الجنوبية والشرقية	عدن - لحج - أبين - شبوة - مديريات من محافظة حضرموت - السهرة	٢,٦٤٧,١٩٠	١٣,٤
سهل تهامة	الحديدة - مديريات من محافظة حجة - وتعز	٢,٥٠٣,٨٣٠	١٢,٧
الهضبة الصحراوية	الجوف - مأرب - مديريات من السهرة - ومديريات من محافظة حضرموت الوادي	١,١٠٠,٥٧٩	٥,٦

وقد شهدت اليمن نمواً في سكان الحضر في المدن الرئيسية بشكل أكبر من المدن الأخرى، ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة؛ حيث يمثل الحضر في العاصمة صنعاء ٩٧,٧٪ بينما يمثل الريف ٣,٣٪، وتصل النسبة إلى ١٠٠٪ في عدن إلا أن التحضر في المدن الرئيسية في اليمن وخاصة العاصمة صنعاء تحضر (شكلى) حيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم دون تغيير، كما أن الهجرة لا تغير من مستوى معيشة الفرد لتصبح الهجرة مجرد تغيير مكان الإقامة.

ونمو نسبة الحضر ناتج عن هجرة من الريف إلى المدينة وخاصة إلى العاصمة صنعاء الذي يمثل ٦٤٪ من سكانها من غير المواليد فيها؛ حيث إن نسبة الزيادة في سكان صنعاء من بعد حرب صيف ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٩م بلغت أكثر من ١٠٠٪ كما بلغت الزيادة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٤) نسبة ١٦٩٪.

أما عن دين السكان فتقريباً جميع مواطني اليمن مسلمون، ينتمون إما إلى الشافعية السنية أو إلى الزيدية الشيعية المعتدلة، ويوجد الزيدون عادة في الشمال والشمال الغربي، والشافعيون في الجنوب والجنوب الشرقي.

• الوضع الاقتصادي:

انتهجت الجمهورية اليمنية سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

ويُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، فقد وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل (٨,٥٪)، (٣,٢٪) بالأسعار

الثابتة في العام ٢٠١٣م، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (١٢٨٥) دولار في العام ٢٠١٣م.

● "القطاع الزراعي:"

تمثل المساحة المزروعة في الجمهورية اليمنية ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة تتراوح بين (٥٪-١٠٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث يستوعب حوالي ٥٤٪ من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من ٧٠٪ من السكان.

● "النفط:"

يُعدُّ قطاع النفط أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويتركز استغلال الموارد النفطية في عدد من محافظات الجمهورية أهمها: محافظات (مأرب-شبوّة-حضرموت) ويساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين (٣٠٪-٤٠٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يساهم بأكثر من ٧٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات اليمنية.

● "الأسماك:"

يمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من ٢٠٠٠ كم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، كما تتناثر عليه الجزر والخلجان ممّا هياً لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن ٣٥٠ نوعاً؛ وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً باعتباره مصدراً رئيسياً للغذاء، ومورداً هاماً للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل.

● "الصناعة:

تمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتسهم بنسبة تتراوح بين (١٠-١٥)٪ باستثناء الصناعات النفطية، ومن حيث مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الأولى ثم الصناعات الإنشائية وأهمها: الإسمنت، ثم منتجات التبغ والمعادن هذا باستثناء الصناعات النفطية؛ مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها.

● "السياحة:

لقد خصَّ المولى سبحانه وتعالى اليمن بتضاريس متنوعة ترسم لزاورها لوحةً شاملةً وخطابة وخارطة طبيعية شاملة، تجمع بين السهول والجبال الشاهقة والقيعان والأودية الخصبة، والتلال والهضاب والشواطئ والصحراء، وبمناخ متنوع ساحلي وصحراوي وجبلي، فانعكس هذا التنوع في الأرض والمناخ في تنوع ثقافي شمل عادات الناس الاجتماعية وأزياءهم وموروثهم الشعبي، بالإضافة إلى التنوع في المخزون الأثري لكل منطقة والناتج عن عراقلة التاريخ والحضارة الممتدة في أعماق الزمن؛ مما يضفي على اليمن تميزاً وخصوصية لما تمتلكه عن كثير من البلدان.

والسياحة في اليمن من القطاعات الواعدة، فاليمن مهد الحضارات ويمتلك مقومات سياحية متنوعة ففيه من التاريخ، والآثار، والموروث الثقافي، والمقومات الطبيعية ما يجعله بلداً سياحياً متميزاً، ومما يشهد على ذلك تنوع العمارة الذي يجعلها تقدم نماذج رائعة لفنون معمارية ليس لها نظير في العالم، كما يمتلك شريطاً ساحلياً متنوعاً، وفيه أماكن للاستجمام ورياضة الغطس في غاية الروعة حيث يمتد هذا الشاطئ على البحرين: العربي والأحمر، كما تمتلك اليمن جزراً وأرخبيلات تتمتع بمقومات الطبيعة الساحرة.

وتشير البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية حيث بلغ عدد الفنادق في نهاية العام ٢٠١٠م (١,٤٧٩) فندقاً تمثل الفنادق نجمة واحدة

فما دون أكثر من (٨١,٢٪) من إجمالي الفنادق، ويصل متوسط الليالي السياحية خلال العام ٢٠١٣م إلى (٨) ليالٍ سياحية، ويصل متوسط إنفاق السائح في الليلة إلى (١٤٥) دولاراً في المتوسط.

● "التجارة الخارجية:

يتفاوت التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي سنوياً تبعاً للمتغيرات التي تطرأ في كل عام على كل من الصادرات والواردات، وبشكل عام فقد ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية من ٧٥٣ مليار ريال يمني في العام ٢٠٠٤ إلى ١٥٦٥ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٣م، وتشكل صادرات النفط أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الصادرات اليمنية يليه الأسماك والمحاصيل الزراعية. وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات اليمنية من ٧٣٦ مليار ريال يمني في العام ٢٠٠٤م إلى ٢٨٨٨ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٣م، وتأتي واردات الديزل في مقدمة الواردات، يليه القمح ثم المازوت والبنزين في المرتبة الأولى في قائمة الواردات اليمنية. ومن بين أهم الدول المصدرة للجمهورية اليمنية: (الإمارات، السعودية، هولندا، الصين، سويسرا، الكويت، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن أهم الدول المستوردة من الجمهورية اليمنية: (الصين، تايلاند، كوريا الجنوبية، الهند، البحرين) حسب إحصاءات عام ٢٠١٣م.

ومن حيث أهم السلع المصدرة يأتي كل من: النفط، الأسماك، المحاصيل الزراعية، أما من حيث السلع المستوردة فإن أهمها هي: ديزل أويل. القمح. بنزين. وسائل النقل.

● "النشاط الملبّي والمصرفي:

تبنت الحكومة اليمنية سياسات مالية ونقدية تعمل على كبح التضخم وتقليص النفقات العامة للدولة ورفع الدعم عن السلع الأساسية؛ لتوفير هذا الدعم لصالح الموازنة العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية، كما تبنت سياسة نقدية تمثلت في توحيد سعر الصرف وتعويمه بهدف تحقيق الاستقرار النسبي للريال مقابل العملات الأخرى، كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات والتي من أهمها تحرير التعامل بالنقد

الأجنبي وإصدار أذون الخزانة والتي تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لامتناع السيولة النقدية وخفض معدل نمو العرض النقدي والتضخم، وأحد الطرق الرئيسية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسة النقدية بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني وله استقلالية كاملة في ممارسة مهامه والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفقاً لقانون البنك المركزي اليمني، وتعكس المؤشرات المالية والنقدية حجم التطور الذي شهده هذا القطاع حيث زادت الإيرادات العامة للدولة من ٥٩٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٢١٤٦ مليار ريال في العام ٢٠١٣ م. أما بالنسبة للنفقات العامة للدولة فقد نمت من ٥٠٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٢٨٠٤ مليار ريال في العام ٢٠١٣ م، تمثل النفقات الجارية أكثر من (٧٥ - ٨٠)٪ من إجمالي النفقات العامة، بينما تمثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية نسبة تتراوح بين (١٣ - ١٥)٪ من إجمالي النفقات العامة.

أما بالنسبة للنشاط المصرفي فقد تزايد عدد البنوك التجارية وفروعها بحيث وصل عدد البنوك إلى (٢٠) بنكاً، بما فيها البنك المركزي اليمني، منها (١٢) بنكاً تجارياً، (٧) بنوك إسلامية، وتتنوع فروعها في مختلف المحافظات؛ حيث بلغ عدد الفروع التابعة لهذه البنوك (٢٧٨) فرعاً مع نهاية عام ٢٠١١ م، وفيما يتعلق بحجم النشاط المصرفي فقد نما حجم العرض النقدي من ٩١٧,٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٣١٠٢ مليار ريال في العام ٢٠١٢ م، كما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية (٥٦)٪، في حين بلغ معدل نمو الودائع بالنقد الأجنبي (٤٤)٪ من إجمالي الودائع لعام ٢٠١٣ م.

● "قطاع النقل"

يعدّ قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها، وقد أولت القيادة السياسية اليمنية قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة

مواصلات محلية ودولية، حيث وصل طول شبكة الطرق الإسفلتية (١٦٧٠٤,٢) حتى العام ٢٠١١م، وبلغ معدل نمو الطرق الإسفلتية (٣٥,٢٪) بين عامي (٢٠٠٥-٢٠١١).

وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: ميناء عدن - ميناء الحديدة - ميناء المكلا - ميناء نشطون، وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية، وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية حيث بلغ عدد المطارات الدولية (٦) مطارات وهي: (مطار صنعاء - مطار عدن - مطار تعز - مطار الحديدة - مطار الريان - مطار سيئون)، ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (١٠-١٣٪) سنوياً.

● "الاستثمار:

يعدّ الاقتصاد اليمني بـكراً في العديد من مجالاته؛ ولذا فإن اليمن تخطى مراحل الأولى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يفرض أعباء كبيرة خاصة فيما يتعلق بإقامة متطلبات البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية معاً، وقد تم خلال الفترة الماضية توجيه العديد من الاستثمارات نحو البنية التحتية. إلا أن الاستثمار في الجمهورية اليمنية يواجه العديد من المشكلات الجوهرية أهمها: عملية التمويل نظراً لقلة موارد اليمن، ولكن وفقاً للسياسة المتبعة فإن اليمن يسعى إلى تشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في عملية التنمية، ويعتمد على نظام قانوني يتسم بنطاق واسع من المزايا الاستثمارية والحوافز المشجعة للمستثمرين.

● "المنطقة الحرة":

تمثل المنطقة الحرة بوابة اليمن الاقتصادية ونقطة التقاء قارتي آسيا وإفريقيا، وقد تمّ الإعلان عن مدينة عدن بأنها منطقة حرة في العام ١٩٩١م، وصدر القانون الخاص بالمناطق الحرة في العام ١٩٩٣م. وتكتسب المنطقة الحرة أهميتها الاستراتيجية من ميزة

الموقع الخاص لميناء عدن الجغرافي؛ كونه يقع مباشرة على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم ومن الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا، ويتميز بإمكانية توفير خدمات الترانزيت إلى شرق إفريقيا والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية والخليج العربي. وتمثل منطقة تخزين وتوزيع مناسبة لإفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي، وتمثل منطقة تخزين وتوزيع مناسبة لإفريقيا والبحر الأحمر والخليج.

● "النسيج الاجتماعي":

يعكس النسيج الاجتماعي في اليمن التنوع الثقافي واللغوي والديني للشعب اليمني، ويتأثر بالعادات والتقاليد القبلية والأسرية والدينية.

أولاً: "طبيعة المجتمع اليمني"

اليمن كما تعرّفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث مجتمع تقليدي دخل مسار التحديث متأخراً، تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة ومقررة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي. فبنية القبيلة الاجتماعية تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي، وفاعليتها لا ترتبط بالسلوك الفردي فحسب بل بالسلوك الجمعي أيضاً وضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي. وتعدّ الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، وتشكل الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهمية في البناء القبلي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد.

وتتسم العلاقات الاجتماعية في كل من تهامة وتعرّاب وعدن (مناطق الجنوب والوسط والساحل) بالطابع الفلاحي والفردي المعتمد على أساس الارتباط بالأراضي الزراعية، والاندماج في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية. فالبناء الاجتماعي في هذه المناطق يركز على عامل الارتباط والاشتراك في المكان أكثر مما يجمع بينها عامل النسب، أي يركز على التنظيم الإداري والإقامة وما يرتبط بها من عمليات الاتصال وتنمية المصالح المشتركة.

واليمن بلد شبه متجانس مذهبياً، حيث يسود فيها مذهبان اثنان تقارباً تاريخياً في الكثير من رؤاهما الدينية وتعايشاً دون صراعات عدا فترات محدودة، وغالبية السكان هم من أتباع المذهب السني الذين يقدرون بنسبة تقترب من ٧٠٪، ويتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، وهناك أتباع المذهب الزيدي الذين تقدر نسبتهم بما يقرب من ٣٠٪، تعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية. وهناك أيضاً أقليتان إحداهما الطائفة الإسماعيلية القليلة العدد التي تصنف كجزء من الشيعة، والأخرى هي اليهودية ولا يتجاوز عدد أفرادها المئات، بعد أن هاجر غالبيتهم إلى إسرائيل في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ضمن خطة منظمة لتهجيرهم.

لا توجد مشكلات بين أفراد المجتمع على أساس خلفيتهم القبلية والمذهبية إلا في أوقات الأزمات، حيث تبرز بعض العصبية لدى البعض استناداً إلى مرجعياتهم، كما هو الحال مع الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة، حيث شاعت أحاديث مع تفشي البطالة والفقر عن الوساطة والمحسوبية وتوفير فرص العمل وفق العلاقات القبلية والمذهبية، دون النظر إلى المؤهلات والكفاءة. لكن هذا ظهر في الحروب الأخيرة، وما آلت إليه اليمن في أحداثها الأخيرة.

• الوضع اللغوي ("عدد اللغات الرسمية" و"غير الرسمية"):

اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وهناك لغات أخرى إلى جانبها تستخدم في المجالات الحكومية والتعليمية في اليمن. وتستخدم اللغة الإنجليزية بشكل شائع في الأعمال التجارية الدولية والتعليم، بينما يتحدث عدد كبير من العمال الأجانب اللغة الأردية والهندية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتحدث مجتمعات معينة أيضاً بعض لغات الأقليات مثل اللغات الصومالية والإثيوبية. ومع ذلك، تظل اللغة العربية هي اللغة الأساسية المستخدمة في الأوساط الرسمية وهي لغة التدريس في المدارس. ويتم تدريس اللغات الحديثة في المدارس في اليمن، وتشمل هذه اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والصينية والروسية والتركية وغيرها. يتم ذلك ضمن المناهج

الدراسية الرسمية في المدارس الثانوية والجامعات، وتعتبر هذه اللغات ضرورية لتوسيع مدارك الطلاب وتحسين فرصهم في سوق العمل في المستقبل.

وبسبب وجود نسبة من الوافدين الأجانب في اليمن فسند نسبة منهم تتكلم لغات أخرى في مقدمتها: الإنجليزية، والهندية، والصومالية، والتشامية (en)، إضافة إلى لغات من الهند وباكستان ولغات إفريقية، وبسبب الوضع السياسي الأخير في اليمن؛ فُرِضَت اللغة الفارسية في بعض معاهد اللغات الخاصة وبعض وسائل الإعلام، وافتتح قسم خاص بها في جامعة صنعاء.

التحليل الكمي للسياسات اللغوية:

كان عدد القرارات التي استطاع جمعها الباحث ٧٦ قرارًا، ومن المؤكد وجود قرارات أخرى لم يصل إليها الباحث، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وقد توزعت على السنوات كما في جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): "أعداد القرارات" بحسب "سنوات" إصدارها

السنة	العدد
١٩٩٠	٩
١٩٩١	٦
١٩٩٢	٨
١٩٩٣	٢
١٩٩٤	٥
١٩٩٥	٥
١٩٩٧	٣

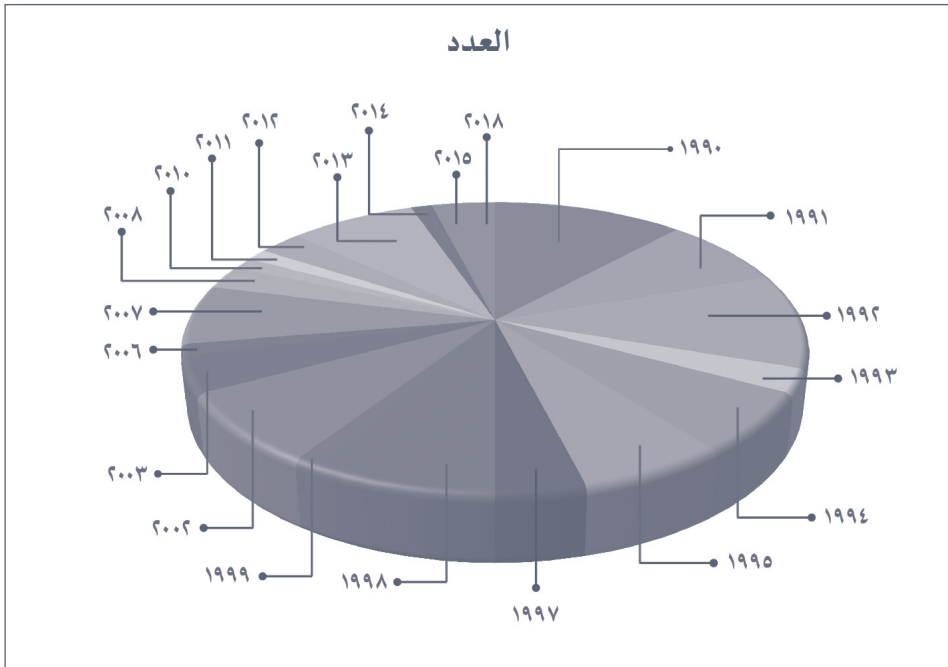
العدد	السنة
٦	١٩٩٨
١	١٩٩٩
٦	٢٠٠٢
٣	٢٠٠٣
١	٢٠٠٦
٥	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
١	٢٠١٠
١	٢٠١١
٢	٢٠١٢
٦	٢٠١٣
١	٢٠١٤
٢	٢٠١٥
١	٢٠١٨
٧٦	

• التفصيل "التاريخ" للقرارات:

هناك قرارات قبل تاريخ ١٩٩٠م، ولكنها لم تكن مرصودة، وما جمعه الباحث ابتداءً في سنة ١٩٩٠م / وهي سنة الوحدة اليمنية، وتتفاوت القرارات في العدد كل سنة، وكان عام ٢٠١٣م هو العام الأبرز في تاريخ القرارات اللغوية بعدد ٩ قرارات، يليها عام ١٩٩٢م بعدد ٨ قرارات، وعام ١٩٩١م فكان بـ ٦ قرارات؛ ولعل هذا جاء مع الضغوط السياسية، وحزمة الإصلاحات التي طالت البلد في تلك الأثناء.

ولكون وضع اليمن السياسي آل إلى الصراعات بعد عام ٢٠١٣م فلم نكد نلاحظ قرارات بعدها، بل وانعدمت القرارات في سنوات ٢٠١٩م وما تلاها كما في شكل رقم ٣، ٤ اللذان يوضحان النسبة والتوزيع.

شكل رقم (ق): "نسبة القرارات" في "السنوات" الصادرة فيها



شكل رقم (٣): "توزيع القرارات" بحسب السنوات



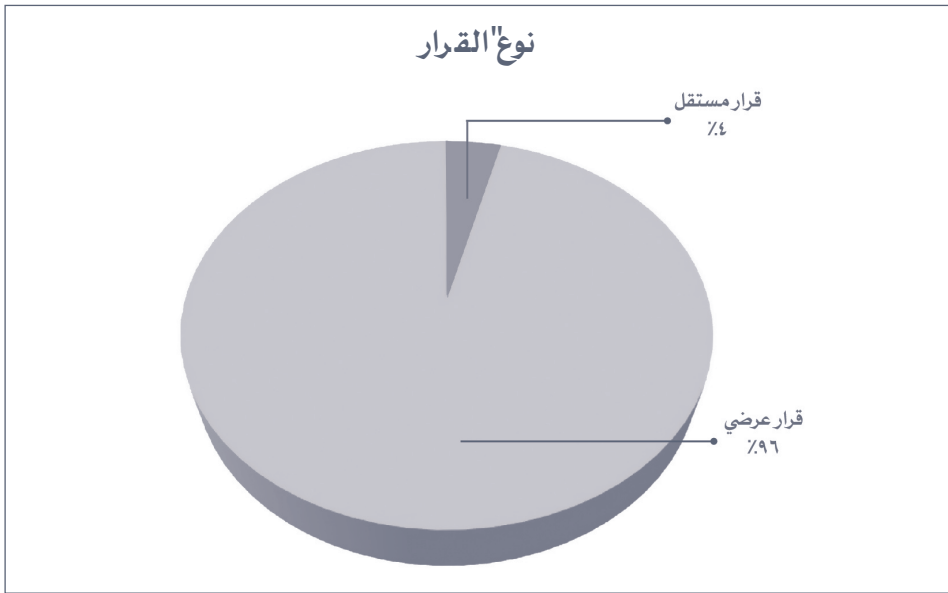
• نوع "القرارات اللغوية":

تكون القرارات إما مستقلة أو عرضية، وغالباً ما تكون القرارات اللغوية عرضية؛ كونها لا تحتاج لقرار مستقل (جدول ٤)؛ لأن الدولة تطبعها اللغة الواحدة، والعرب الناطقون باللغة العربية يمثلون جلّ مكونات الدولة، كما لا يوجد جهات خاصة باللغة، وإن أنشئ مجمع اللغة العربية؛ لكنه لم يصدر قرارات تذكر، ولم تكن له صلاحيات. فكان عدد القرارات العرضية أعلى؛ حيث شكّل نسبة ٩٦٪ من عدد القرارات، وكانت نسبة ٤٪ هي نسبة القرارات المستقلة ينظر (شكل ٥).

جدول رقم (٤): أنواع القرار

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٣
قرار عرضي	٧٣
	٧٦

شكل رقم (٤): نسبة القرارات المستقلة والعرضية



• جهات القرارات اللغوية:

كان لمجلس النواب النصيب الأكبر من القرارات، تليه الرئاسة، ووزارة التربية والتعليم (جدول ٥). وهذا ينطلق من المنظومة السياسية صاحبة القرار وقتها، وقد برزت جهات في تصدير مجموعة من القرارات تمثلت في أعلى جهات الدولة سياسياً

- كما أسلفنا- فكانت الرئاسة ومجلس النواب أبرز هذه الجهات؛ فنظام الحكم في الجمهورية اليمنية جمهوري وديمقراطي، الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة، فلا يتم وضع القرارات غالباً إلا عن طريق مجلس الرئاسة ومجلس النواب بعد تداولها وإقرارها.

ويتضح الاهتمام بجانب التعليم والصناعة كونهما كانا مركز الاهتمام خلال السنوات التي صدرت فيها القرارات (شكل ٦)؛ كما ورد في هذين القرارين وغيرهما:

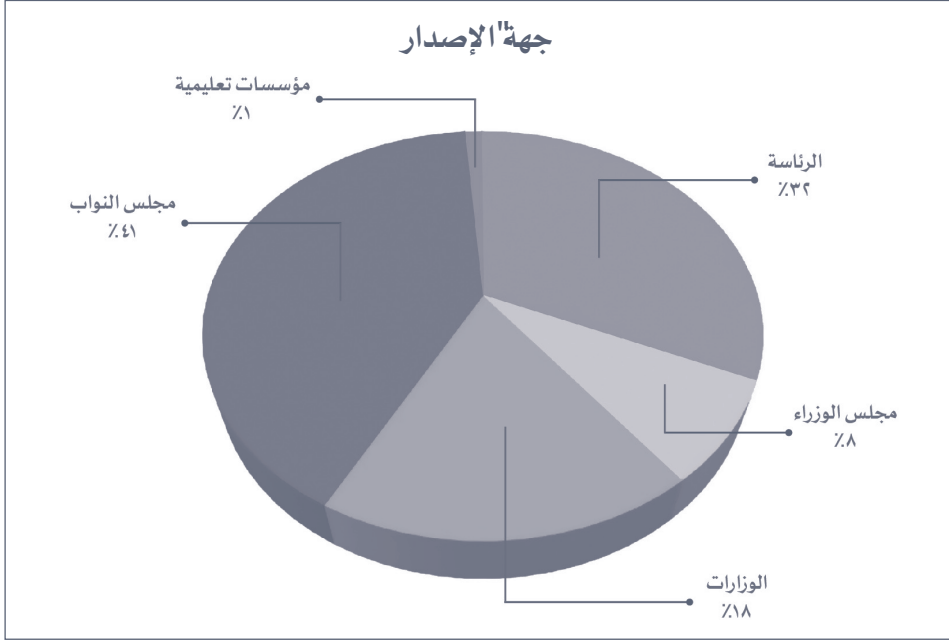
ق- "«اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في جميع علاقات العمل وسجلاته ووثائقه.

ق- "وضع بطاقة باللغة العربية واضحة ومقروءة على غلاف أو عبوة السلعة

جدول رقم (٥): "جهات إصدار القرارات"

العدد	جهة الإصدار
٢٤	الرئاسة
٦	مجلس الوزراء
١٤	الوزارات
٣١	مجلس النواب
١	مؤسسات تعليمية
٧٦	

شكل رقم (٥): "نسبة" جهات "إصدار" القرارات



• مجالات "القرارات" اللغوية:

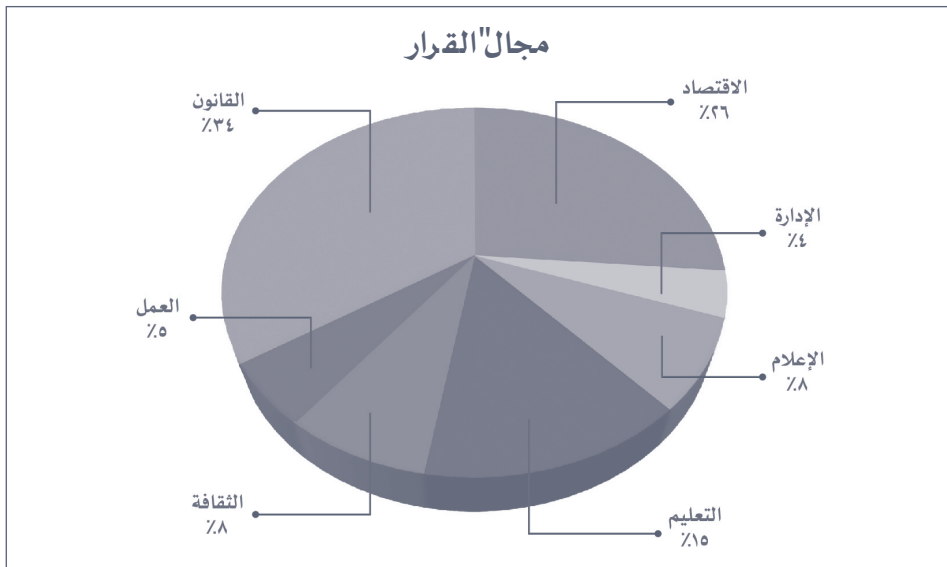
تعددت مجالات القرارات اللغوية، وتباينت أعداد القرارات فيها (شكل ٧)؛ فنجد مجالات تفوقت في عدد قراراتها: القانون، الاقتصاد، التعليم، الثقافة، الإعلام. ومجالات كانت قراراتها قليلة: العمل، الإدارة (جدول ٦). ويعزى ذلك للحراك الثقافي والاقتصادي بمواكبة القانون في فترة سنوات القرار أي التسعينيات من القرن السابق، والعقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وتبقى بعض المجالات التي لم تحظَ بقرارات كثيرة في المجال اللغوي مثل الإدارة والعمل؛ فيعود هذا لكون الإدارات للدولة ولأغلب مؤسساتها يديرها أبناء البلد الناطقين بالعربية أو إداريون من الأشقاء العرب، والموظفون من عامة الشعب؛ فلعل ذلك لم يجعل ثمة اهتماماً كبيراً بوضع قرارات لغوية كثيرة في هذين المجالين. أما مجال الثقافة والإعلام (وهما مرتبطان معاً)؛ فإن الإعلام بأنواعه المرئي والمسموع والمقروء كان في اليمن يعتمد اللغة العربية غالباً، فالأخبار كانت

تؤدي باللغة الإنجليزية لمدة ساعة واحدة في اليوم، والبرامج التلفزيونية والإذاعية باللغة الإنجليزية معدودة ومحدودة، والجرائد والمجلات بالإنجليزية لا تكاد تكون بعدد أصابع اليد الواحدة، وموظفو الإعلام والثقافة كلهم يمنيون ناطقون بالعربية؛ فليس ثمة حاجة لقرارات لغوية في هذا الشأن إلا في حال الاحتكاك الثقافي مع الأصدقاء الأجانب من جهات حكومية وتجارية وأفراد قليلين، أو عرض ما ليس باللغة العربية كما ورد في هذين القرارين وغيرهما:

ق- "كون الأفلام والأشرطة الأجنبية التي تعرض عرضاً عاماً على الجمهور مترجمة إلى اللغة العربية.

ق- "مديرو دور السينما والأماكن العامة المماثلة لها يعلنون ما يفيد الحظر لما لا يناسب أعمار الأطفال بطريقة واضحة وباللغة العربية.

شكل "رقم (٦)": "مجالات القرارات



جدول رقم (٦): "مجالات القرارات"

العدد	مجال القرار
٢٠	الاقتصاد
١١	التعليم
٦	الثقافة
٢٦	القانون
٤	العمل
٣	الإدارة
٦	الإعلام
٧٦	

• أنواع التخطيط: (الوضع، الاكتساب، المكانة)

التخطيط اللغوي ينبثق من يقين عربي إسلامي أساسه أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة الإسلامية والعربية، وكذلك الأوطان في كافة الصُّعد والميادين، كما أن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية، وأن اللغة العربية حق مكتسب يدعم التقدم والازدهار، وللتخطيط اللغوي أنواع وجد الباحث بالتحليل أن السياسات والقوانين وردت عليها كما يلي (جدول ٧):

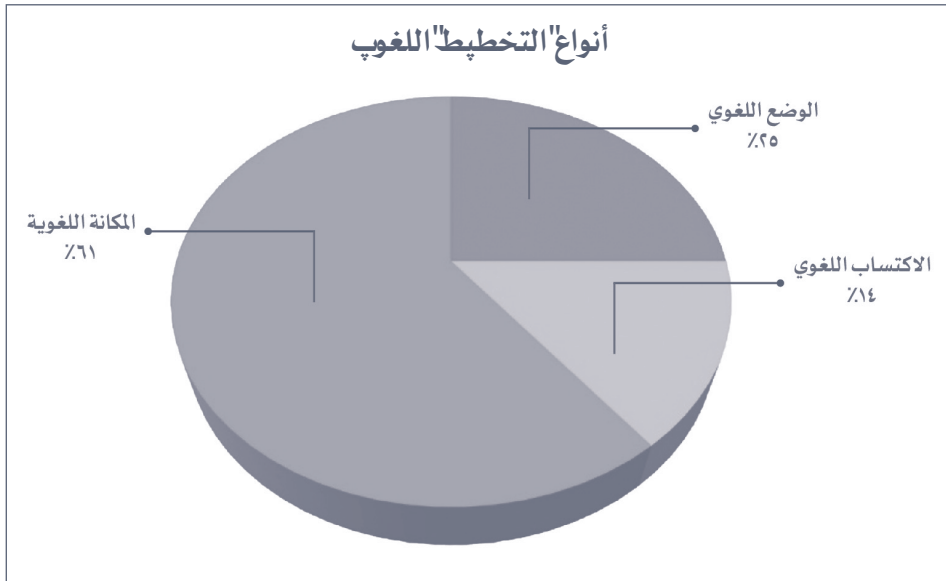
جدول رقم (٧): "أنواع التخطيط اللغوي"

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٩	الوضع اللغوي
١١	الاكتساب اللغوي
٤٦	المكانة اللغوية
٧٦	

ويظهر من (شكل ٨) أن نوع المكانة اللغوية احتلت مكانة بارزة في امتلاكها لمعظم القرارات بنسبة ٦١٪؛ حيث سعت الدولة من خلال مؤسساتها إلى تعزيز مكانة اللغة العربية بإصدار مجموعة من التشريعات منها ضرورة كتابة أي إعلان أو لافتة إعلامية، وكذا واجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية أولاً.

ويأتي بعده الوضع اللغوي؛ وهذا يدل على أن تحديد وظائف اللغة في مرافق الدولة ومفصلاتها كان من أهم ما ركزت عليه القرارات اللغوية الصادرة آنذاك، وأما نوع الاكتساب اللغوي وهو معني بالجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي أخذ أقل نسبة ١٤٪؛ ولعل هذا بسبب عدم وجود جهات مختصة بالأمر كما أسلفنا.

شكل "رقم (٧)": أنواع التخطيط

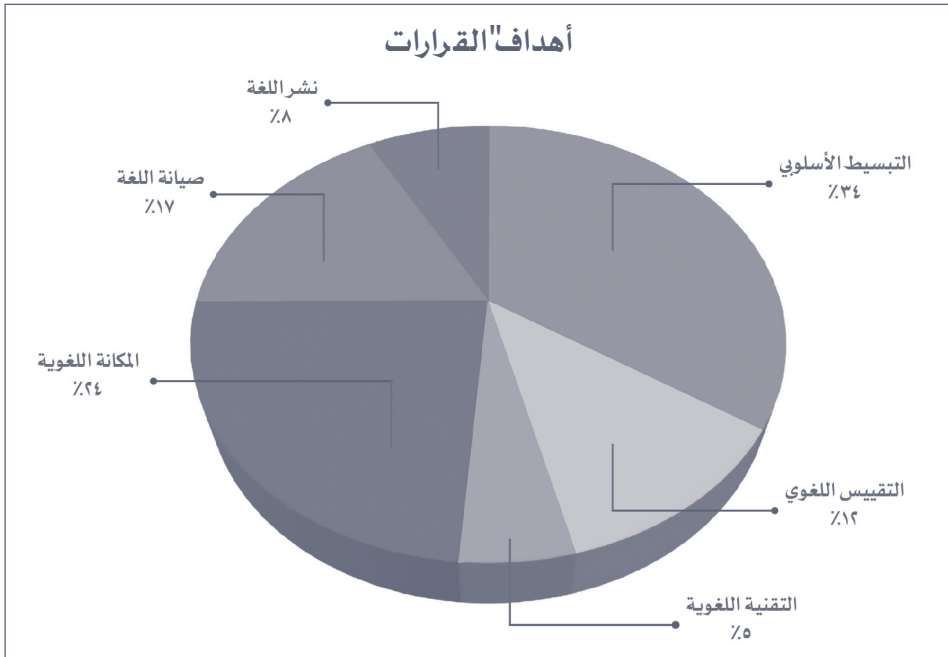


• أهداف التخطيط اللغوي:

يهدف التخطيط اللغوي إلى حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية يتفاعل بعضها مع

بعض، وللتخطيط أهداف متعددة (جدول ٨)، وقد ظهر للباحث من تحليله أن تبسيط اللغة العربية كان الأبرز على خارطة السياسات اللغوية في اليمن، يليها المكانة اللغوية، وتتوالى الأهداف ليكون أقلها نشر اللغة وتنقيتها (شكل ٩).

شكل "رقم" (٨): "أهداف التخطيط



جدول "رقم" (٨): "أهداف التخطيط

العدد	أهداف التخطيط
٦	نشر اللغة
٢٦	التبسيط الأسلوبي
٩	التقريب اللغوي

العدد	أهداف التخطيط
٤	التنقية اللغوية
١٣	صيانة اللغة
١٨	المكانة اللغوية
٧٦	

٣- الجانب الكيفي للسياسات اللغوية:

اليمن دولة عربية، حاول المستعمر البريطاني التأثير على جنوبها فترة استعمارها الطويلة، ولم يتمكن من ذلك؛ فبريطانيا قد انتهزت البيئة متعددة الأعراق، التي ظلت سائدة في عدن حتى الاستقلال، لتجعل من اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية والثقافية والتجارية والإعلامية لعدن، وكذلك لغة التعليم الحكومي والنظامي بشكل عام، وبالتالي لغة التواصل بين الجاليات المختلفة، ونجحت مؤقتاً في وضع اللغة الإنجليزية في المكانة الأولى في مختلف جوانب الحياة في مدينة عدن طوال فترة استعمارها لها. لكن إهمال اللغة العربية في عدن خلال فترة الاستعمار ووضعها في المرتبة الثانية، لاسيما في النظام التعليمي الحكومي، لم يؤثر في الهوية العربية لعدن. وفي الواقع، على الرغم من ازدياد عدد أفراد أبناء عدن من الأجناس غير العربية، (وهي ظاهرة شهدتها عدن قبل احتلالها من قبل البريطانيين ومرتبطة بكونها ميناء تجارياً مشهوراً منذ أقدم العصور)، لم يضع أي غربي عروبة عدن في موضع الشك. وأكبر دليل على حفاظ عدن على هويتها العربية أن ثنائية اللغة اختفت فيها بشكل تلقائي بعد الاستقلال مباشرة، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة أجنبية تدرس في المدارس الحكومية من المستوى الأول المتوسط وحتى الثالث ثانوي.

لم يستطع الباحث العثور على قرارات سياسية بهذا الشأن لتلك المرحلة، ولكن الكتابات التاريخية حولها تضافرت وأيدت هذا الواقع.

انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي وما يتعلق بتطبيقها:

ازدهرت اليمن بعد وحدتها عام ١٩٩٠م، وكان من نتيجة هذا الازدهار ترتيب الوضع اللغوي في البلاد وسياسات الدولة نحو اللغة العربية؛ ويأتي ذلك لوجود مكونين في الدولة وهما شمال البلاد وجنوبها، وما يتميز به كل مكون على حدة. فالشمال مهتم باللغة العربية مع وجود اللغة الإنجليزية بضعف فيها، والجنوب يعتمد اللغة العربية، لكن بسبب الاستعمار البريطاني له ووجود مخلفات ذلك الاستعمار؛ فكانت اللغة الإنجليزية تحظى باهتمام كبير كلغة علم وتجارة، وإن لم يؤثر ذلك على اللغة العربية كثيراً.

وبعد الوحدة اتجهت اليمن للانفتاح مع الدول الأخرى، وحصلت على مساعدات مشروطة من دول طلبت إدراج لغاتها في التعليم الثانوي في النظام التعليمي؛ مثل دولة فرنسا ودولة ألمانيا، فأدرجت حصص لدراسة المادتين في التعليم الثانوي العام. ولكون البلد انفتحت اقتصادياً على العالم، وأدخلت البضائع وسمحت بوجود الشركات الأجنبية بالاستثمار في البلد وفتح مقرات لشركاتها في العاصمة والمدن الكبرى في البلد؛ كان للتجارة نصيب من القرارات اللغوية لكن اللغة العربية ظلت مهيمنة على الساحة؛ ويبدو أثر هذا واضحاً في الضعف الواضح لانتشار اللغات الأخرى في اليمن، وكذلك الضعف الدراسي للغات ومخرجاتها في سوق العمل والحياة اليومية.

وقد برزت مجموعة من التحديات كان من أبرزها الاستعمار في جنوب البلاد، وكان - بفضل الله - تأثيره ضعيفاً كما أسلفنا. والآن يواجه البلد تحديات كبيرة تتمثل في محاولة فرض اللغة الفارسية في التعليم والإعلام وغيرها؛ إلا أنه لا قبول لها بسبب فرضها وبسبب تصرفات من يحاول ذلك.

وأثرت السياسات اللغوية في المشهد اللغوي فثبتت أهمية اللغة العربية في تعاملات الناس، وحياتهم اليومية؛ فهي لغة العلم والتعليم، وهي لغة الإعلام والدين؛ فكان نصيب اللغات الأخرى ضعيفاً مقابل اللغة الرسمية المعتمدة.

وفي مدة الاستقرار السياسي في اليمن (سنوات إصدار القرارات) بدأت اللغة العربية الفصحى تحتل مكانة مرموقة في وعي الناس وتصوراتهم؛ نتج ذلك عن ارتباطها في أذهانهم بالدين الإسلامي وبالعلوم الشرعية المرتبطة به، إضافةً لانتشار البرامج الثقافية وتنوع الطرح الإعلامي المرتبط باللغة الفصحى، كما أن القرارات المتعلقة باللغة آتت أكلها في نشر ثقافة أهمية اللغة ومكانتها، وسبل نشرها والتواصل من خلالها. نتج عن ذلك قرار وجود المجمع اللغوي اليمني، وازدهار أقسام اللغة العربية في الجامعات، وانتشار برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في عدد من المناطق، كما أن للحراك الثقافي دوراً في تنمية الوعي نحو اللغة وإمكاناتها.

وتحتاج اليمن إلى مدة طويلة تحظى فيها بهدوء وأمان؛ لتخرج من حالة الصراع الراهنة، وتتخلص فيه من آثار الحرب والفوضى السياسية، التي سيطرت على البلاد مدة سنوات طويلة؛ ابتعدت البلاد فيها عن مواكبة ركب التطور والحضارة بكل أنماطها وخاصة الثقافية، ما أثار سلباً على المشهد اللغوي فيها. كما تحتاج اليمن كذلك إلى إعادة التواصل مع الحضارات والثقافات الأخرى في مجالات السياسة والثقافة والتعليم والاقتصاد؛ فاليمن منجمٌ ثريٌ متنوعٌ يتطلب إعادة النظر للسياسات اللغوية في البلاد، وتعزيز دور التعريب والترجمة والثقافة في نوعية التواصل الحضاري مع الآخر، وتعزيز الهوية العربية اليمنية من خلال الاهتمام باللغة الأم وسنّ القوانين والقرارات للحفاظ عليها وتطويرها وتعزيز مكانتها في المجتمع اليمني عامة وفي مرافق الدولة خاصة؛ ويمكن أن يكون ذلك بما يأتي:

- تطوير مشروع مجمع اللغة العربية اليمني وتفعيله.
- تطوير مناهج اللغة العربية في التعليم العام، ودعمها بالتطبيقات المناسبة للجانب الوظيفي لها.
- الاهتمام بأقسام اللغة العربية في الجامعات، وتعزيز أنشطتها عبر المجتمع.
- جعل اللغة العربية من اشتراطات سوق العمل ومتطلباته.
- إقامة ودعم المناشط والمسابقات الداعمة للغة العربية.
- إعادة تفعيل وتنمية برامج اللغة العربية للناطقين بغيرها.

ثبت المراجع:

- «التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في عشر سنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٥»، صحيفة القدس العربي- لندن- ٢٤، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦م.
- «القبيلة اليمنية .. إعادة إنتاج اجتماعي وتموضع سياسي»، دراسة قدمت إلى مؤتمر القبيلة والعشيرة في الوطن العربي / عمان -الأردن / فبراير ٢٠٠٩م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٩م. تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن. [أونلاين] متاح على: <https://yemen.un.org/sites/default/files/2019-09/Assessing%20the%20Impact%20of%20War%20on%20Development%20in%20Yemen.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٢٠م. قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية. [أونلاين] متاحة على: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/YEM>
- البنك الدولي. ٢٠٢٠م. مؤشرات التنمية العالمية. [أونلاين] متاح على: <http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>
- البنك الدولي. ٢٠٢١م. اليمن عرض عام. [أونلاين] متاح على: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>
- البوابة العربية للتنمية <https://arabdevelopmentportal.com/ar/node/938>
- تقارير البنك المركزي اليمني.
- الجمهورية اليمنية ١٥ عاماً من البناء والتطوير ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- حسين أحمد فروان، الدولة والتنمية السياسية في اليمن ١٩٦٢ - ٢٠٠٤م، صنعاء: المتفوق للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.
- خالد بن عبد الرحمن الجريسي، العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، ٢٠٠٦م.

- خديجة عبد الله الماوري، السلطة المحلية والقبيلة في اليمن.
- رودو كناكيس: القبيلة الزعيمة في اليمن في كتاب /ديتلف نيلسون «التاريخ العربي القديم»، ترجمة فؤاد حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ٢٠١٩م. التوقعات السكانية في العالم. [أونلاين] متاحة على:
<https://population.un.org/wpp/>
- صندوق النقد الدولي. ٢٠٢١م. [أونلاين] متاح على:
<https://www.imf.org/en/Countries/Yem>
- فؤاد الصلاحي، ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، مركز المعلومات، ٢٠٠١م.
- كتاب الإحصاء السنوي. الجهاز المركزي للإحصاء. أعداد مختلفة.
- مايكل هدرسون / التحولات السياسية في اليمن - بحوث ودراسات غربية، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٥م.
- معهد الاقتصاد والسلام. ٢٠٢٠م. مؤشر السلام العالمي: قياس السلام في عالم معقد. [أونلاين] متاح على:
https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/10/GPI_2020_web.pdf
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ٢٠٢٠م. [أونلاين] متاح على:
<https://data2.unhcr.org/en/country/yem>
- مقال اللغات الأجنبية في عدن منذ الاستقلال (١/٢)، أ.د. مسعود عمشوش، أبريل ٢٠١٧م.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٢١م. اللوحة العامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠٢١. [أونلاين] متاح على:
<https://gho.unocha.org/ar>

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية . شبكة الإغاثة . شباط / فبراير ٢٠٢١م. بصيص أمل: إطلاق لقاحات كوفيد-١٩ في بلدان إقليم شرق المتوسط .
<https://reliefweb.int/report/tunisia/> [أونلاين] متاح على :
glimmer-hope-covid-19-vaccines-roll-out-countries-eastern-mediterranean-region
- منظمة العمل الدولية . ٢٠١٩م. [أونلاين] متاح على : <https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm>
- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم .
- موقع المركز الوطني للمعلومات
- النشرة المالية العامة - وزارة المالية .
- اليمن أرقام وحقائق - المركز الوطني للمعلومات .
- World Bank, Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region , Republic of Yemen; CountrySocial Analysis-Report No. 34008, 14



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

فريق التقرير:

د. محمد عبد الكريم فارح

فريق الإشراف العلي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

